

« لوائح الحوكمة وإدارة المخاطر »

سياسة إدارة المخاطر

الرقم المرجعي: MDR-GOV-2026-02 | ترخيص المركز الوطني: 1000624600 | تاريخ الاعتماد: 2026م

إدارة المخاطر

أو السيطرة عليها، ومن هنا نشأت حاجة الجمعية إلى اعتماد سياسة واضحة الإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها سواء في الجانب الإداري أو المالي أو النشاط والاجتماعية التي ساهمت في بروز بيئة مفعمة بالخطر. توجب على مؤسسات القطاع الثالث العمل على ضرورة تجنب المخاطر التي قد تواجهها أو الحد منها من خلال التغييرات المتلاحقة في المجالات الاقتصادية والسياسية

أولاً، الغرض من إعداد سياسة إدارة المخاطر

- توضيح السياسة تعريف الخطر وإدارة المخاطر والغرض من إدارة المخاطر.
- تفسير السياسة طريقة الجمعية الخاصة في إدارة المخاطر وتوثيق أدوار ومسؤوليات الأطراف ذات العلاقة.
- تعتبر سياسة إدارة المخاطر جزء من مهام الرقابة الداخلية للجمعية. وترتيبات حوكمتها.
- في كامل نظام الرقابة الداخلية وتحديد إجراءات التقارير الرئيسية، وتشرح الإجراءات الذي سيتم اتخاذه من أجل تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للجمعية.
- تصف السياسة دور إجراء إدارة المخاطر

ثانياً، تعريف الخطر وإدارة المخاطر.

إدارة المخاطر بأنه إجراء أو الهيكل أو الثقافة المستخدمة لتحديد وتقييم والسيطرة على جواب المخاطر التي قد تؤثر في مقدرة الجمعية على تحقيق أهدافها بأنه أي شيء يمكن أن يعوق من مقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، أو هو عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه. يمكن تعريف يعرف الخطر

يمكن للجمعية مواصلة أنشطتها بأعلى المعايير حيث إن المخاطر التي تم تحديدها وفهمها والسيطرة عليها بصورة جيدة فإن ما تبقى من المخاطر يصبح أقل حدة. أمراً ضرورياً لاستمرار ونمو الجمعية بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية، وليس إجراء الغرض منه تجنب المخاطر، وفي حال استخدامه بصورة سليمة فإنه تعتبر إدارة المخاطر

ثالثاً: إدارة المخاطر وعلاقتها بالرقابة الداخلية:

المالية والإدارية، كما تعتبر إدارة المخاطر جزء هاماً وضرورياً بالنسبة لعمل الجمعية وليس فقط مجرد مسألة التزام تتطلب دوراً نشطاً أكثر منه مجرد ردة فعل. نظام الرقابة الداخلية الذي يحتوي على عدد من العناصر التي تعمل مع بعضها على إيجاد طريقة تشغيل فعالة تساعد الجمعية على تحسين الأداء في كافة الجوانب تعد إدارة المخاطر جزء من

تراعي إدارة المخاطر كافة عناصر الرقابة الداخلية مثل:

- الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات.
- خطط الجمعية وميزانياتها.
- سجلات المخاطر العالية.

رابعاً، لجنة إدارة المخاطر ومهامها تشكل لجنة لمراجعة وإدارة المخاطر. وتتولى اللجنة المهام التالية.

- إعداد خطة إدارة المخاطر بعد إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشأنها واعتمادها من مجلس إدارة الجمعية.
- والرقابة الداخلية المعتمدة من قبل المجلس وضمان وضع الترتيبات المناسبة من أجل التأكد من أن المخاطر قد تم تحديدها وتقييمها وإدارتها بطريقة فاعلة.
- تنفيذ الخطة الخاصة بإدارة المخاطر

- تحقيق الجمعية لأهدافها الاستراتيجية. وضمان توفر خطط المراجعة كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وقدرتها على تقديم تقييم سنوي لترتيبات إدارة المخاطر بالجمعية.
- مراقبة المخاطر الكبيرة التي قد تهدد
- رفع التقارير الدورية الخاصة بإدارة المخاطر المجلس الإدارة والقيام سنويا بمراجعة طريقة الجمعية في إدارة المخاطر وإطار عمل إدارة المخاطر.
- العمليات الجمعية، واستخدام الاختصاصيين من الأطراف الخارجية من أجل تقديم الاستشارات النوعية وعمل التقارير لزيادة موثوقية نظام الرقابة الداخلية.
- الاستعانة بخدمات الاستشاريين الخارجيين في الجوانب التخصصية
- تقوم لجنة المراجعة بإعداد تقرير حول مراجعتها لفعالية إدارة المخاطر بالجمعية وترتيبات الرقابة والحكومة بصورة سنوية وإجازتها من مجلس الإدارة

خامسا، دور مجلس الإدارة

- اعتماد سياسة إدارة المخاطر الخاصة بالجمعية.
- ضبط الإيقاع والتأثير على ثقافة إدارة المخاطر في الجمعية.
- تحديد الطريقة المثلى للتعاطي مع المخاطر أو مستوى التعرض في الجمعية
- الموافقة على القرارات الهامة التي قد تؤثر على أداء الجمعية في مجال إدارة المخاطر.
- اعتماد تقرير لجنة المراجعة الفعالية إدارة المخاطر بالجمعية وذلك بناء على المعلومات المقدمة بواسطة لجنة المراجعة.
- مجموعة المخاطر التي تواجه جمعية
- تنفيذها لعدم توفير المقدرة المالية لهذه المشاريع وبالتالي لا يمكن بناء خطة تمكن لتحقيق مؤشرات أهداف الجمعية، وتتلخص مجموعة المخاطر في النقاط أدناه.
- الخطر في الجمعية يكمن في تحديد مجموعة المشاريع لدعم المستفيدين مع عدم إمكانية
- عدم وجود مصدر دخل ثابت لبناء المشاريع وإعداد ميزانية وارتباطات لها.
- عدم استقرار الموظفين.
- الحاجة الماسة للمستفيدين وعدم توافق الحاجة مع الدخل السنوي للجمعية المستوى الفكري للمستفيدين.
- عدم وجود المتخصص في كل إدارة وعدم وجود عدد كافٍ من الموظفين في كل قسم.
- الاستغناء عن بعض الموظفين لفلة الموارد.
- آلية عمل إدارة المخاطر بالجمعية
- رصد مجموعة المخاطر التي تواجهها الجمعية.
- تصنيف مجموعة المخاطر التي تواجهها الجمعية.
- التعامل المستمر مع هذه المخاطر ومحاولة الحد منها.
- عقد اجتماعات دورية بين المدير التنفيذي للجمعية والموظفين لبحث الحالات ومحاولة حلها والحد منها.
- رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة للمشاركة في الحد من هذه المخاطر.

□ تم اعتماد وتوثيق هذه اللائحة رسميا بقرار مجلس إدارة جمعية مدارج ومودعة بسجلات المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.